

تقرير

الأزمة بين أنقرة وواشنطن تندرج: تعليق، متبادل للتأثيرات

في فصل جديد من فصول الأزمة الدبلوماسية التي عصفت بالعلاقات الأميركية - التركية، طالبت أنقرة وواشنطن بإعادة النظر في قرارها وقف منح التأشيرات للمواطنين الأتراك، على خلفية توقيف موظف في القنصلية الأميركية في اسطنبول.

وبعد يوم من إعلان السفارة التركية في واشنطن تعليق إجراءات منح التأشيرات للمواطنين الأميركيين، ردّاً على قرار أميركي مماثل، استدعت وزارة الخارجية التركية، أمس، مستشار السفارة الأميركية في أنقرة فيليب كوسنت، وأبلغته «تطلعها إلى تراجع واشنطن عن قرار التعليق».

وأعلنت السفارة التركية في واشنطن، أول من أمس، تعليق إجراءات منح التأشيرات للمواطنين الأميركيين «في جميع بعثاتنا في الولايات المتحدة بشكل فوري، بهدف تقليص عدد الزوار إلى أدنى حد في سفارتنا وقنصلياتنا»، مشيرة إلى أن «الأحداث التي وقعت مؤخراً دفعت الحكومة التركية لإعادة تقييم تعهدات حكومة الولايات المتحدة تجاه أمن موظفي ومقار البعثات الدبلوماسية التركية».

وجاء بيان السفارة التركية كنسخة طبق الأصل عن بيان كانت قد أصدرته سفارة الولايات المتحدة في تركيا قبل ساعات، قالت فيه إنها ستعلق منح التأشيرات في مقرها وجميع القنصليات في البلاد، بعدما «دفعت الأحداث الأخيرة الحكومة الأميركية لإعادة تقييم التزام أنقرة بأمن البعثة الأميركية وأفرادها».

وتأتي هذه التطورات بعد أيام من صدور حكم قضائي تركي باعتقال وتوقيف موظف يعمل في قنصلية الولايات المتحدة في أنقرة، يُدعى «متين طوبوز، بتهمة «التجسس، والسعي لإطاحة الحكومة التركية، والتعامل مع مجموعة الداعية الاسلامي المقيم في الولايات المتحدة فتح الله غولن، الذي تتهمه أنقرة بتدبير الانقلاب الفاشل».

وكان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو قد أكد «وجود أدلة خطيرة ضد موظف القنصلية الأميركية»، في حين كشفت وسائل الإعلام التركية أنه «بعد التحقيقات، تبين للنيابة العامة ارتباط طوبوز بالمدعي العام السابق الفار زكريا أوز، ومديري شرطة سابقين، يشتبه في انتمائهم إلى منظمة فتح الله غولن الإرهابية».

من جهتها، حذرت واشنطن من تداعيات الاعتقال على «العلاقة المستمرة منذ وقت طويل» بين الحليفين في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مؤكدة أن التهم الموجهة للموظف «لا أساس لها».

(الأخبار، الأناضول، أ ف ب)

جاء بيان السفارة التركية كنسخة طبق الأصل عن بيان سفارة واشنطن (اف ب)



وبالفعل، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لحماية أعماله من أي خطوة أميركية، ذلك أن مسؤوليه يدرسون إجراءات استخدمت في عام 1990 من أجل تحصين الشركات والأفراد من العقوبات الأميركية. «ليس لدي شك بأنه إذا أصبح هذا السيناريو واقعاً، فإن الاتحاد الأوروبي سيتحرك لحماية المصالح الشرعية لشركاته»، قال سفير الاتحاد الأوروبي لدى واشنطن ديفيد سوليفان.

أما ما يحضر في ذهن هؤلاء، فهو أن العقوبات الأميركية قد تجعل من السهل بالنسبة إلى شركاتهم التنافس في إيران. «عدم تصديق الولايات المتحدة لن ينهي الاتفاق بالضرورة، فقط، الولايات المتحدة لن تكون جزءاً منه فقط»، يقول روبرت ليتواك، عضو مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأسبق بيل كلينتون والخبير في الأمن الدولي في معهد «وودوارد ويلسون» لشبكة «سي إن إس بي سي». ويضيف أن «الأوروبيين لن يعودوا إلى العقوبات بهذه السرعة»، موضحاً أنه «إذا كان ذلك يعني أن تتمكن إيرباص من دحر بوينغ، فهم سيكونون مسرورين بذلك».

مع ذلك، لن يعدم الرئيس الأميركي وسيلة، وسيواصل طرق الأبواب، انطلاقاً من الكونغرس وصولاً إلى الأمم المتحدة. وفيما من غير المتوقع أن ينال الأجوبة التي يريد، يبقى من المؤكد أن خطوته، مهما كانت، ستؤدي مزيداً من الفوضى في العلاقة مع إيران، ومع حلفائه الأوروبيين.

وبما أن عدداً من مستشاريه، بمن فيهم وزير الخارجية ريكس تيلرسون ووزير الدفاع جايمس ماتيس وغيرهما، يدعمون الإبقاء على الاتفاق، فقد نصحوه بالتصديق عليه، طالما أن المراجعة السياسية تجاه إيران لا تزال سارية.

من هنا، تنقل صحيفة «دول ستريت جورنال» عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية قوله إن ترامب لم يتخذ قراراً نهائياً بشأن ما إذا كان سيصدق على التزام إيران بالاتفاق النووي، لكنه قرّر اتباع استراتيجية لمواجهة برنامج إيران الصاروخي، والحرس الثوري.

نشر قواتها بحسب الدستور، وأي قوة تقف في وجه القوات العراقية تواجه بالضرب».

ميدانياً، ومع استكمال القوات الأمنية العراقية و«الحشد» عمليات «تطهير قضاء الحويجة»، تمهيداً لعودة النازحين إليها، فإن الوجهة المقبلة للقوات ستكون الصحراء الغربية والشريط الحدودي مع سوريا، على أن تكون «المعركة النهائية»، بوصف القيادي في قوات «الحشد» والمتحدث باسم «العصائب» جواد الطليباوي.

وقال الطليباوي في حديث صحفي إن «قوات الحشد الشعبي، وبعد تحريرها مع القوات الأمنية لقضاء الحويجة من سيطرة داعش بشكل كامل، ستتحج إلى قضاء القائم، غربي الأنبار والشريط الحدودي مع سوريا»، معتبراً أن «معركة غرب الأنبار هي آخر المعارك ضد داعش، ليكون بعدها العراق خالياً من التنظيم تماماً».

(الأخبار)

الأميركي التصديق على الاتفاق، سيكون له تأثير على إجراءات الولايات المتحدة المتعلقة به، وليس على الاتفاق بحد ذاته». ويضيف أن «الاتحاد الأوروبي، وأعضاءه الـ 28، ملتزمون بشكل كامل بالاتفاق، وذلك طالما أن إيران تلتزم بما يتوجب عليها».

بالرغم مما تقدم، تشير صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، إلى أن الأوروبيين قد يحاولون مساعدة ترامب، ويسعون إلى تشديد القيود ضمن الاتفاق الحالي، وربما يدفعون باتجاه إجراء مفاوضات ثنائية خارج الاتفاق. بريطانيا تحدثت عن أساليب تسمح بتطبيق الاتفاق بالاعتماد على نهج أكثر قسوة، بينما اقترحت فرنسا البدء بمفاوضات تابعة للاتفاق، في عام 2025، أي عندما يحين تطبيق آخر بنوده، وبالتالي إحلال إيران من بقية القيود.

أما الاحتمال الآخر الأكثر قرباً للواقع، حالياً، فيمكن رسمه بناءً على نظرية أن الأوروبيين قد يترددون في الإقدام على أي خطوة، ذلك أنهم أعلنوا عن تحرك وجهود للحفاظ على تجارتهم في إيران، في حال قيام الولايات المتحدة بإعادة فرض عقوبات يمكن أن تؤثر عليهم. وأكدوا أنهم سيتابعون العمل بالاتفاق مع موسكو وبكين وطهران، في حال انسحاب واشنطن.



الأوروبي لدى واشنطن ديفيد سوليفان، في مقابلة مع صحيفة «ذي أتلانتك» أن «رفض الرئيس

حتى إن سفراءها جالوا في أروقة الكونغرس لإقناع أعضائه بأهميته. ومن هذا المنطلق، يؤكد سفير الاتحاد

برلين: سياسات ترامب تشكل خطراً كبيراً

رَجَّح وزير الخارجية الألماني، سيغمار غابرييل، انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران، الأسبوع المقبل، معتبراً أن سياسات الرئيس دونالد ترامب تشكل خطراً كبيراً. وفي فعالية لحزبه الاشتراكي الديموقراطي قال غابرييل: «من المحتمل أن تعلن الولايات المتحدة انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران الأسبوع المقبل، وهذا يمثل لي قلقاً كبيراً». وتابع أن الحكومة الألمانية ستبذل قصارى جهدها حتى تبقى الولايات المتحدة ملتزمة بالاتفاق النووي. ووصف غابرييل سياسة ترامب بـ«الخطر الكبير»، موضحاً أن هذا الأخير «والمحيطين به يرون العالم ساحة قتال، البقاء فيها للأقوى». وقال إن «هذا يعني أنهم استبدلوا سيادة القانون بقانون الأقوى، ما يمثل خطراً بالنسبة إلى ألمانيا، لأنه يغيّر العالم».

(الأخبار)

هتة الاستفتاء



معركة غربي الأنبار ستكون آخر مواجهات العراق ضد «داعش»



البرزاني خلال استقباله وفداً من «الاتحاد الأوروبي» برئاسة سفيره الجديد لدى العراق رامون بليكو، إن «الحوار وحده قد يحل المشاكل القائمة بين أربيل وبغداد»، واصفاً الاستفتاء بأنه «تعبير عن إرادة الشعب».

خيار الحوار، الذي يرفضه العبادي ما لم يُلغ الاستفتاء، يبدو أن بعض السياسيين يعملون على تعييده، وذلك بتأكيد رئيس البرلمان العراقي سليم الجبوري، العائد من

الحكومة الاتحادية حصراً في ما يتعلق بالمنافذ الحدودية، وإغلاق جميع المنافذ مع هاتين الدولتين إلى حين تسلم إدارتها من قبل الحكومة الاتحادية»، إلى جانب إيقاف «كل التعاملات التجارية، وخاصة التي تتعلق بتصدير النفط وبيعه، مع الإقليم، على أن يتم التعامل في هذا الملف مع الحكومة الاتحادية حصراً». ويقابل التهويلات البغدادية برود كردي، ودعوات البرزاني إلى ضرورة حل الأزمة عن طريق الحوار، إذ أعرب أمس، عن «جاهزية أربيل لإطلاق حوار مع بغداد بأجندات مفتوحة ومن دون شروط مسبقة»، مشدداً على «ضرورة منح الوقت الكافي لذلك».

ترجع البرزاني، قد يوحي بأنه بدأ بمراجعة حساباته، إلا أن معطيات عدد من السياسيين العراقيين تشير إلى أن الرجل يعمل على «استيعاب فورة بغداد، بعدما حقق هدفه بإجراء الاستفتاء ملوفاً بعضاً الانفصال ساعة ما يشاء». وقال